استعادة المساحات العامة:

سرديات ومقاربات نسوية من سوريا حول المشاركة السياسية

دولتي

WILPF

استعادة المساحات العامة:

سرديات ومقاربات نسوية من سوريا حول المشاركة السياسية

©٢٠٢١ رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ومنظمة دولتي

يُسمح بنسخ وتوزيع ونقل هذه الورقة السياسية أو أجزاء منها لأسباب غير تجارية وطالما تم الذكر الكامل للمنظمة الناشرة، كما لا يمكن تغيير النص أو تحويله أو البناء عليه. تم توضيح هذه الشروط في حال إعادةالاستخدام والتوزيع.

استعادة المساحات العامة: سرديات ومقاربات نسوية من سوريا حول المشاركة السياسية
أيار/مايو ٢٠٢١

كتابة الورقة السياسية: د. عفاف الجابري – محاضرة في جامعة شرق لندن

التصميم: آلين نصّار

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية

wilpf.org
+41 22 919 7080
Info@wilpf.org

منظمة دولتي

dawlaty.org
41 Rue Ducale, Brussels
1000, Belgium
+(961)-71176705

المقدمة العامة

لعقود طويلة من الزمن تم تحديد السياسة بالأبعاد المرتبطة بالمجال العام وفيما يخص شؤون الدولة وبفصل شامل بين المجال العام والخاص بدون النظر الى التقاطعات بين الاثنين الأمر الذي أدى الى عزل مفهوم السياسة عن المبادرات الفردية والجماعية على صعيد المجتمع المحلي والقاعدي. وبما ان مجال السياسة، كغيره من العلوم الاجتماعية والإنسانية، تم التنظير والتأريخ له من المؤرخين الرجال فإن ما درس ونشر وبالتالي ما أنتج معرفيا كان مرتبطا بشكل عام بتأريخ للرجال الفاعلين في السياسة ومعتمدا على مفهوم الرجال حول معنى السياسة وبصورتها المقصورة فيما يتعلق بشأن الدولة القومية، الأحزاب والحركات السياسية وعلاقاتها الدولية. لذا فإعادة تعريف "السياسية" كمفهوم هو أحد المبادرات النسوية لتحرير هذا المجال من الفكر الذكوري المسيطر عليه وتوسيع إطار ودائرة مفهوم المشاركة السياسية سواء ضمن الإطار العالمي، المحلي أو القاعدي.

تتفق النسويات عموما على أهمية تفكيك مفهوم وعلم السياسة، وانتاج معرفة جديدة حول هذا المجال وإبراز وتعزيز دور النساء فيه. لكن النسويات يختلفن على كيفية القيام بعملية التفكيك وعملية ابراز دور النساء، وبالتالي فإن المعرفة التي تنتجها المقاربات النسوية تتعدد وتختلف. وترتبط الاختلافات عموما بالتنظير النسوي وعلاقته في موازين القوى العالمية والايدلوجيا التي تحكم هذه القوى او مواجهة هذه القوى ومحاولة تحرير النظرية النسوية من العلاقات والأفكار الايدولوجية المختلفة وتحديدا الأيدلوجيا الاستعمارية العنصرية. ومن هنا فإن مهمة نسويات ما بعد الاستعمار والنسويات السوداوات ونسويات فيما يعرف "الجنوب العالمي)" (مع التأكيد أيضا على تنوع المساهمات النسوية ضمن المقاربات المختلفة) تعد مهمة مركبة وتشمل إضافة لما ذكر من مبادرات للنسويات تحرير المجال من الابعاد العنصرية والاستعمارية التي هيمنت عليه مسبقا ومازالت تتجسد فيما يصدر عن المعرفة الغربية حول تمثيل المرأة عموما والمشاركة السياسية خصوصا. وبما ان لا مجال للتعمق في الفروقات بين النسويات بشكل موسع الا انه من المفيد التطرق لبعضها لفهم ومحاولة تكوين إطار ومنهج نسوي خاص في المشاركة السياسية مبني على تحليل جندري وتحديدا فهم مشاركة النساء في المنطقة العربية ولما تعنيه هذه المشاركة خصوصا في ظل النزاعات المسلحة والحروب.

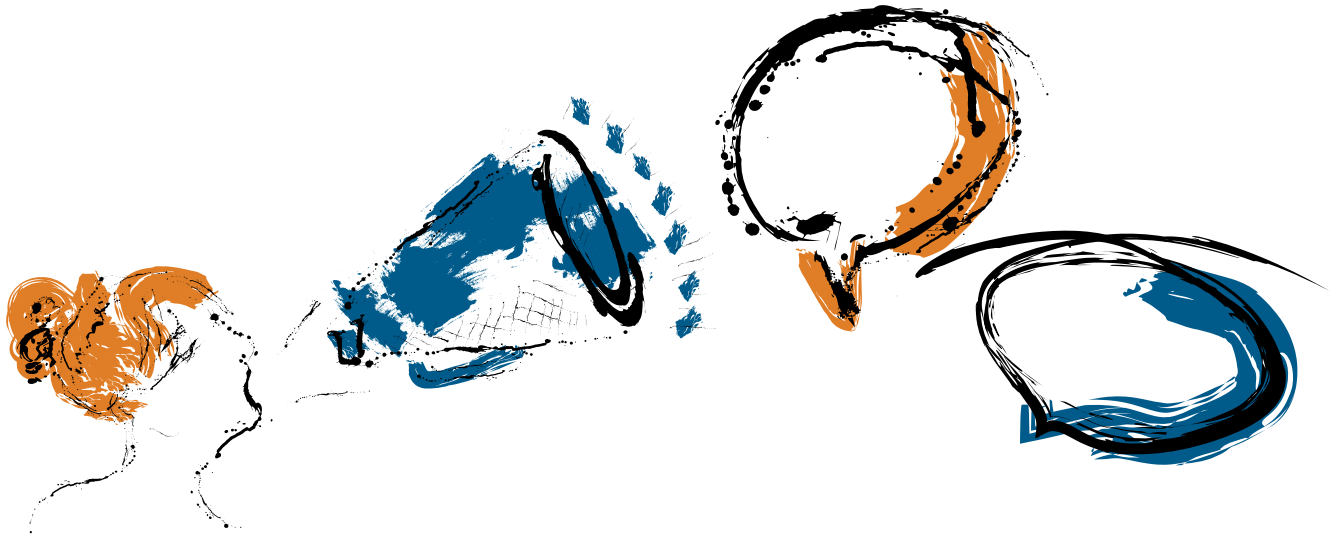

وبما ان الاجندات النسوية التي تدعو الى تحرير المجال السياسي من الفكر الغربي اعتمدت بشكل مباشر على تحدي الفصل بين الخاص/العام ومواجهة الشمولية في التمثيل و التنظير للنساء وقضاياهن من خلال الدعوة الى فهم تعددية منظور ووجهات نظر النساء ، والحياة الواقعية التي يعشنها والتي تتشكل من خلالها رؤيتهن وعلاقتهن مع الأنظمة والقيم السائدة، والاختلافات بين النساء على أساس موقعهن من النظم والمؤسسات وعلاقات القوى المختلفة وتشابكها مع بعضها البعض، لذا فإنه من المهم لتطوير إطار ومنهج نسوي لمعنى مفهوم السياسية، وتحديد أطر المشاركة السياسية للنساء، اللجوء والعودة الى النساء انفسهن لمعرفة

١- كيف تتشارك أو تختلف النساء في النظر الى هذا المفهوم،
٢- ما الذي يشكل أساسا لفهم معين للسياسة ومشاركة النساء فيها،
٣- ما هي النظم القائمة والتي تحدد وتعيق وجود النساء في المجال السياسي،
٤- ماهية مشاركة النساء في السياسة،
٥- تحديد المجالات السياسية المخفية وغير الظاهرة على الصعد القاعدية والتي تشكل محور أساسيا في العملية السياسية للوقوف على الأسباب الجذرية لإخفاء وبالتالي تهميش مساهمات النساء في العمليات السياسية.

ضمن هذه الرؤية سيتم الاستناد الى أصوات النساء السوريات اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية التي يسرتها المنظمات الشريكة[١] ضمن مشروع العدالة الانتقالية من منظور جندري خلال أوائل العام ٢٠٢١، حيث بلغ عدد المشاركات حوالي ٥٠ سيدة شاركن في هذه الجلسات من كل من تركيا ولبنان وسوريا.

إن إدماج أصوات واراء وخبرات الناشطات السوريات في هذه الورقة سيتم التعامل معه كنموذج، ليس للحصر وإنما على سبيل المثال، لتقديم تصور لما يعنيه ان يقدم منهج وإطار نظري نسوي قائم على أساس وجهات نظر وخبرات وتجارب النساء المعنيات، وضمن فهم لخصوصية السياق والعمليات التاريخية والسياسية والأيديولوجية المساهمة في صناعة هذا السياق. ستقدم هذه الورقة فيما يليه تحليلا ملخصا لفهم وأفكار النساء ووجهات نظرهن حول مفهوم السياسية والمشاركة السياسية بالإضافة الى تقيمهن لبرامج المشاركة السياسية والافكار اللواتي تم طرحها من قبلهن كحلول لعمليات البرمجة فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية. كما ستبنى الورقة على اراء وتجارب النساء من خلال تضمين التحليل لوجهات نظر النسويات فيما يخص قضايا النقاش وبالتالي تقديم منظور يشمل البعد الواقعي كما عبرت عنه المشاركات والابعاد الفكرية والنظرية، سواء فيما يخص تحليل المواقف او ما سيتم طرحه من اقتراحات لطرق التدخل فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية.

١. المنظمات الشريكة هي منظمة حررني، منظمة ستارت بوينت، منظمة زنوبيا، منظمة الناجيات السوريات ومنظمة ضمة

السياسة ومشاركة المرأة السياسية من منظور نسوي

حملت مقالة كارول هانيش (١٩٦٩) عنوان «الشخصي سياسي» والذي اعتبر بعد ذلك كأحد اهم مبادئ التنظير النسوي، لكن هانيش[٢] (٢٠٠٦) تعتبر استخدامه في التحليل النظري فقط فيما يتعلق بالربط بين المجال العام والخاص ينقص هذا المفهوم من حقه. ويأتي نقدها على ان هذا العنوان لم يكن خاصا بها ولم يكن عنوانا لمقالها، بلانه كان عنوانا لمرحلة نضالية للمرأة ونتج عن حركة نسوية كانت تحارب للوصول للحرية ضمن سياق النضال ضد العنصرية والحرب على فيتنام، وان استخدامه في التنظير في الكثير من الأحيان فرغه من معناه نتيجة لعدم وضعه في سياقه التاريخوالسياسي وضمن حركة ونضال النساء القاعدية. لذا أصبح مفهوم الشخصي سياسي ضمن النظرية النسوية الغربية هو عبارة عن ربط بين مؤسسات الدولة وبين المؤسسة الاسرية عوضا عن ان يكون الرابط بين علاقة أنظمة الهيمنة ببعضها البعض وتأثير ذلك على حياة الافراد الشخصية.

ما تقوله هانيش هنا بأن أي نظرية يجب ان يكون لها سياقين الأول، سياسي، اقتصادي واجتماعي والثاني سياق حراكي؛ بمعنى ان تطوره نتج عن حراك ونضال مستمر ضد قوى الظلم الذكورية والعنصرية وغيرها، لذا فإن النضال والحراك السياسي هو المفتاح لأي نظرية صحيحة. إذا طبقنا ذلك على مفهوم المشاركة السياسية للنساء فسنجد بإن هذا المفهوم وما يحمله من معاني وأدوات لا يصل أو يعبر عن واقع الحال أو ما تعيشه الشعوب عموما، لذا نجد ان مفهوم المشاركة السياسية ارتبط بأدوات هي بالأساس انعكاس لمرحلة تاريخية تم فيها وضع حدود التدخل السياسي للشعوب ضمن نطاق الحدود الجغرافية، وهذه الحدود بالأساس رسمت لتشكل ما يعرف بالوطنية والقومية وما حدد لهذه القوميات من أدوار محصورة في شؤون إدارة الدولة، كانتخابات وديمقراطية وغيرها. ومن أكثر التعريفات تداولا لمفهوم المشاركة السياسية بانها: «نشاط له قصد أو تأثير للتأثير على عمل الحكومة».[٣]

ويتناقض سياق تعريف المشاركة السياسة ضمن نطاق إطار الدولة القومية مع السياقات السياسية والاقتصادية العالمية والتي لا تكون الدولة هي اللاعب الأساسي في السياسية وانما يشكل أسس عملها علاقتها الدولية، وخاصة عندما نتحدث عن الدول في الجنوب العاملي.

٢. Hanisch, C., 1969, "The Personal is Political" Women's Liberation, with a new introduction, 2006 للاطلاع على مقالتي هانيش ١٩٦٩ و٢٠٠٦ على الرابط *http://www.carolhanisch.org/CHwritings/PIP.html*

٣. Brady, Henry E., Verba, S. and Schlozman, K. L., 1995. "Beyond SES: A Resource Model of Political Participation" American Political Science Review.1995, vol. 89, issue 2, 271-29, p.38

لذا فإن تركيز النسويات الليبراليات تحديدا كان على طرح أسئلة حول النوع الاجتماعي والدولة، والسياسة العامة، والتمثيل، والاحزاب السياسية، والمشاركة في الانتخابات، والمؤسسات السياسية العامة. عزز هذا الطرح النهج الفردي للسياسة وأنشطة الدولة واهتم بإظهار أن النساء قد تم إقصاؤهن من الحياة العامة، وأن الدولة والعديد من الممارسات السياسية منحازة للذكور، ويهدف بالتالي إلى كيفية إضافة النساء للتواجد في المواقع السياسية. هذا النهج في النظر للمشاركة السياسية عكس نفسه على الاجندة النسوية والبرامج الخاصة في الجندر (النوع الاجتماعي) بالرغم من ان تعريف النوع الاجتماعي كما يعرفه روين كولن (٢٠٠٩)

> **هياكل العلاقات الاجتماعية التي حددت بناءً على الأدوار الإنجابية، وهو أيضا مجموعة الممارسات التي حددت الفروقات الاجتماعية بين الجنسين وانتجت ممارسات اجتماعية مميزة بينهم.**[٤]

فإننا ضمن هذا التعريف ننظر الى النوع الاجتماعي «كهيكل للعلاقات الاجتماعية» وبهذا فهو يتجاوز الأدوار والعلاقات للمرأة والرجل ليحدد الإطار الشمولي لإنتاج المرأة والرجل وما يتعلق بهما من مفاهيم الذكورة والأنوثة المرتبطة بكل منهما في مجتمع معين. وهيكل العلاقات هنا يشمل الابعاد السياسية، الثقافية، الاقتصادية المؤثرة في انتاج سياسات من شأنها إعادة انتاج هذه المفاهيم والممارسات المميزة بين المرأة والرجل. كما يشمل هيكل العلاقات موازين القوى المختلفة والسلطة. لذا فعند الحديث عن النوع الاجتماعي فإن القيم المجتمعية لكل من الرجل والمرأة وأدوارهما تنتج ضمن شكل من العلاقات غير المتوازنة بين الطرفين تحميها سلطة سياسية ثقافية اقتصادية تقوم بمأسسة شكل العلاقات في إطار المؤسسات المختلفة في المجتمع وضمن منظومة القوانين التي تحكم وتنظم هذا الشكل من العلاقات.

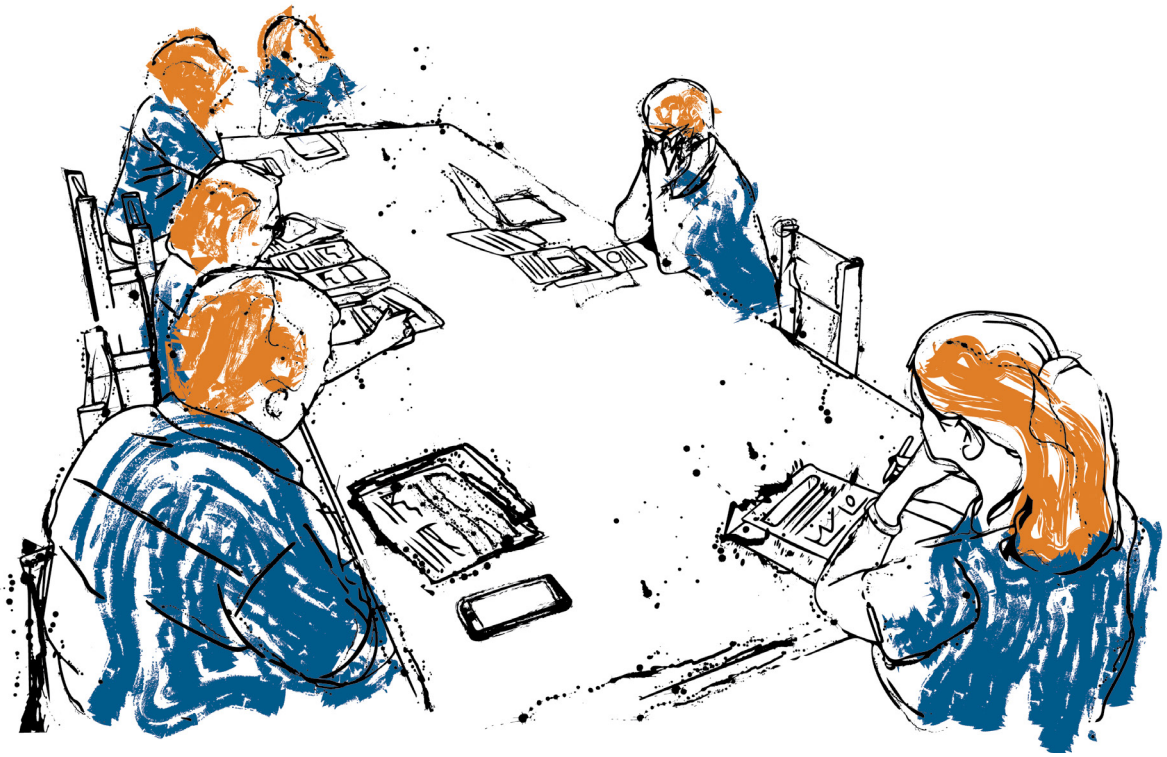

٤. Raewyn Connell, 2009. Gender: Short Introduction, Polity, p. 11

وإذا كان المنطلق لفهم النوع الاجتماعي «أداة أساسية للدلالة على علاقات القوة»[٥] فإن هذا يتطلب تحليلاً جندريا لا يقيّم الفروق بين المرأة والرجل والبناء الاجتماعي لهذه الاختلافات فيما يتعلق بالمعايير والأدوار فحسب، بل وأيضاً «علاقات الأفراد داخل الهياكل وكيف ترتب هذه الهياكل عمليات الحياة اليومية»[٦]. لعكس هذا التعريف على المشاركة السياسية للنساء إذاً لا بد من النظر ليس فقط الى السياسات التي تعمل على إضافة النساء الى مواقع صنع القرار، بل الى كيف يمكن ان تعكس الحياة اليومية للنساء، ضمن هيكل علاقات القوى المختلفة، السياسة التي تحكم وتؤسس للتمييز. إن فهم أي قضية او تحليلها يجب ان يكون مرتبطاً بعمق تغلغل هذا الشكل من السلطة والتنظيم لعلاقات النساء والرجال والافراد عموما ضمن إطار مجتمع معين ، ولفهم السياق فإنه لا يجب لحظ خبرة النساء وحسب بل أيضا فهمهن و الطرق التي يعبرن فيها عن هذا الفهم. فنرى مثلا من خلال المجموعات البؤورية والنقاشات التي نظمت لغايات انتاج هذه الورقة بإن فهم النساء للسياسة تركز أولا فهم عمومي والذي من خلاله تم تعريف السياسة ضمن الشكل التقليدي لعلاقة الافراد بالدولة والأحزاب والثاني تعريف النساء للسياسة بالتغيير المرتبط بالواقع المعاش وحياتهن اليومية، ولتوضيح نقاط التشابك بين الفهمين وعلاقتهما في تشكيل وعي والمواقف التي تتخذها النساء، والذي قد يرى بانه متناقض في حال عدم الانتباه والاستماع للنساء بشكل صحيح، يجب الوقوف عند بعض التعريفات التي استخدمتها النساء والتي بينت بشكل كبير ليس فقط فهم النساء للسياسة بل أيضا بينت أسباب ابتعاد النساء عن السياسة.

> غلب على اراء النساء لدى تعريفهن السياسة بأنها **المنظم لعلاقة الافراد بالدولة.**

وضمن وصف هذه العلاقة ربطت النساء السياسة بعدد من الأمور: الفساد، القمع، الديكتاتورية، الخطوط الحمراء، حكرا على فئة معينة، مهمة كبار السن والنخبة. في الجزء الأول من التعريف للسياسة اعتمدت النساء على ما هو متعارف عليه من تعريف تقليدي لكن الجزء الثاني من التعاريف وصفت السياسة المبنية على الخبرة الحياتية والتجربة. لذا فإن تعريف السياسة بالنسبة للكثير من النساء المشاركات كان شيء سلبي وليس عمل إيجابي يتطلعن لإن يكن جزء منه. وإذا كان هذا المفهوم هو الرأي السائد لدى النساء فإن عملية المشاركة السياسية للمرأة ضمن السياق السياسي للنساء السوريات بالضرورة ستكون انعكاسا لما تراه النساء وتشكله من مواقف اتجاه السياسة المعاشة وليس السياسة بمفهومها المجرد. وتتضح هذه العلاقة بشكل أكبر عند تحديد النساء لطبيعة علاقتهن عموما مع السياسة والذي لخص في الكثير من الأحيان بعبارات تدلل على قرار النساء بالابتعاد وعدم الاقتراب من أطر وأنظمة السياسة الحالية لأسباب مرتبطة بعدم الثقة. تأتي هذه الآراء لتتحد بالفكر القائم عن ان النساء مهمشة في السياسة عموما ولتبين بإن عدم المشاركة السياسية قد يكون تعبيرا عن موقف من الشكل السياسي القائم. لذا فإن المشاركة السياسية للمرأة مرتبطة ارتباطا وثيقا بخبرتها مع الشكل السياسي القائم وليس رؤية المرأة لذاتها او ربطها ببعد ذكوري او كون السياسة مهمة خاصة بالرجال كما هو شائع، إذا فالعلاقة مع السياسة مرتبطة الابعاد السياسية والاقتصادية التي تحكم علاقة الافراد بالدولة وممارسة الدولة والأحزاب والمؤسسات الناظمة للمجتمع عموما.

---

٥. Scott, J. 1986. “Gender: A Useful Category of Historical Analysis”. The American Historical Review, 91(5), 1053-1075. doi:10.2307/1864376

٦. Ibid

كما تبين من مشاركات النساء بإن العلاقة بالسياسة، بما تمثله علاقة مع الدولة ،ليست فقط مبنية على النوع الاجتماعي وانما أيضا هناك عوامل أخرى مهمة يجب اخذها بعين الاعتبار، حيث عبرت النساء عن أن هناك مجموعة مستفيدة من السياسة بتعبيرات مثل «النخبة المستفيدة» « السياسة للمقربين من النظام» وغيره مما يحدد بإن السياسة التي تنأى النساء بها عن نفسها هي ليست فقط ذكورية وإنما أيضا مقصورة على فئة معينة، ولم تذكر النساء عوامل الطبقة، الطائفة والدين في نقد السياسة بل أشارت بطرق متعددة الى «أصحاب المصالح» ، وحددت هذه المصالح أحيانا بالسلطة واحيانا أخرى بالاقتصادية. هذا الربط للنساء مهم جدا في النظر الى المحددات التي تلعب دوراً فيعد موجود مشاركة للنساء في السياسة في سياق يحدد أساسا السياسة لأفراد معينين ولا يمثل عموم أو غالبية الشعب او يأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

بناء عليه إذا أردنا تحليل هذا الموقف بشكل يعبر عما ذكرته النساء وعبرت عنه فلا بد إذا من اعتبار ان عدم المشاركة في مثل هذا السياق هو موقف فعلي وليس فعلا سلبيا وان على العكس قد تكون المشاركة في سياق لا يكون للفرد فيه أي أثر وإنما تابع بأفعاله هو الفعل السياسي السلبي. من هنا فان مشاركة المرأة في السياسة يجب ان لا تقاس بالشكل المعياري وانما بشكل يعبر عن الفهم الذي يحدد مواقف وسلوكيات النساء تجاه أي قضية بما فيها موضوع المشاركة السياسية.

بالعودة الى شعار «الشخصي سياسي» وكيف يجب ان يحدد بناءً على السياق الحراكي والواقع الذي تعيشه النساء فإن المشاركة السياسية بحاجة الى إعادة تعريف والنظر اليها من خلال الاطار والنظام السياسي القائم، اذا كان هذا الاطار يحدد ضمن سياق نظام حكم يعمل لمصلحة فئة معينة على حساب الأغلبية ولا يعبر عن مصالح العامة ويتخذ النظام الشمولي كاطار للحكم فإن المقاطعة او عدم المشاركة هي نوع من عدم الاستثمار في هذا النظام وان الموقف الشخصي الذي تتخذه النساء في هذه الحالة هو سياسي ولا بد من النظر اليه عند محاولة فهم مشاركة المرأة السياسية وكيفية وضع برامج للمشاركة السياسية قائمة ومستندة على ما تراه وتعبر عنه النساء من أفكار ومواقف.

مستويات مشاركة المرأة السياسية

إن المواقف والتحليل في الجزء السابق يطرح مجموعة من الأسئلة:

- هل تكتفي النساء فقط بأخذ موقف من السياسة كنوع من المقاومة للأطر والنظم القائمة او ان لديهن مفهوم اخر للمشاركة السياسية؟
- هل تقدم النساء نماذج عملية مختلفة لما تعنيه المشاركة السياسة من خلال ممارستهن؟
- هل هذه النماذج تقدم طرحا لكيفية تحليل مواقف ومشاركة النساء السياسية؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستأخذ بعين الاعتبار المواقف المختلفة للنساء بعيدا عن التعميم. في الوقت الذي أظهرت فيه مشاركات النساء في حلقات النقاش نوعا من الابتعاد والمقاطعة للسياسة لا بد أيضا من ذكر اشكال المشاركة السياسية المختلفة التي اشارت لها النساء وكيفية تقيمهن لهذه المشاركة.

المشاركة على مستوى صناعة القرار بين الرقم والفعالية: ضمن مجموعات النقاش كان هناك من يؤمن بإن وجود النساء في المواقع السياسية مهم للتغيير على بعدين أساسيين، الأول تحقيق تغيير سياسي من الداخل وادماج وجهة نظر النساء والثاني زيادة عدد النساء في المواقع السياسية من اجل تغيير النظرة النمطية السائدة عن النساء. هذا المستوى من المشاركة السياسة عادة ما يتم العمل عليه والنظر اليه كمستوى «أسمى» من التمثيل للنساء ومشاركتهن السياسية.
لكن أيضا كان هناك نوعا من النقد للتركيز من قبل منظمات المجتمع المدني والمانحين على هذا المستوى دون غيره بحيث أصبح العمل عليه ضمن هدف زيادة عدد النساء في المواقع السياسية وليس الغاية منه التغيير على صعيد الأطر والأنظمة او على صعيد الأفكار التقليدية حول المرأة.

أحد الانتقادات الأخرى لهذا المستوى عبر عنها من خلال بعض المشاركات بعبارات مثل: «ليس المهم وصول المرأة المهم من هي المرأة التي ستصل»

- بما يعنيه أن المسألة ليست رقما يضاف الى حصيلة إنجازات النساء بقدر ما الذي يمكن تغييره من خلال وجود النساء في هذه المجالات
- وهل هناك إمكانية لوصول النساء الكفؤات الى المناصب ام ان وصول النساء سيكون مماثل لوصول فئة من الرجال بعيدا عن الكفاءة بحيث ان من سيستفدن من هذه المواقع ليس بالضرورة سيمثلن مصالح العامة ومصالح النساء،
- وقد يكون وصول النساء تمثيلا لنفس المصالح التي يمثلها الرجال. وتفتح هذه التساؤلات من النساء عدداً من القضايا منها
- هل يمكن ان يكون هناك عمل على إيصال النساء الى مواقع صنع القرار قبل ان يكون هناك برنامج عمل نسوي ممنهج للتغيير؟
- هل يمكن ان يكون التغيير فقط من خلال زاوية حقوق المرأة في المشاركة السياسية وبدون ربط هذه الحقوق بالمنظومة الشمولية التي تشرع التمييز؟

إن الجدل الذي كان واضحا لدى النساء الناشطات حول اليات وطرق ومستويات المشاركة السياسية للمرأة يماثله جدلاً على المستوى النظري بين النسويات وتتحدد الاختلافات بين النسويات بناء على مسألتين: الأولى: الشكل الرسمي لفهم المساواة ومبدأ عدم التمييز بما يمثله هذا الفكر من «استراتيجيات النوع الاجتماعي المحايدة». إشكالية هذا الفكر واستراتيجياته بانه يتعامل مع ادماج النساء في المشاركة السياسية من منطلقات هي بالأساس ذكورية فعملية التمثيل ترتبط بإيجاد وتوفير فرص متساوية للنساء ويتوقع من النساء للوصول إلى فرص وأداء وفقا للقواعد والمعايير نفسها مثل الرجال؛ وبذلك فإن هذا الفكر باستراتيجياته لا يأخذ فى الاعتبار التمييز وعدم المساواة الممنهجة عبر تاريخ من الاستبعاد وتهميش قضايا المرأة ولا يحاول التغيير في الابعاد السياسية، والثقافة والاقتصادية التي تساهم في عمليات التمييز وبالتالي تضع ضغوطًا شديدة على النساء اللاتى ينبغى عليهن الأداء وفقًا للمعايير الذكورية. لذا فالنقد لهذا المنهج من منطلق بإنه لا يمكن للنساء الوصول الى الفرص أو الاستفادة منها بنفس الطرق كالرجال عندما يكون هناك نظم ومؤسسات تؤسس للتمييز وتعمل على سبل بقاءه وأن النساء وإذا استطعن الوصول الى مواقع صنع القرار فسوف يكون ذلك على حساب أنفسهن بدرجة كبيرة لإن الوصول لا يرتبط بتغيير على مستوى الأسرة، المجتمع، القيم والنظم والاطر القائمة .وقد عززت وجهات نظر النساء المشاركات في النقاش نقد هذا التوجه من خلال بعض الأمثلة التي قدمت على بعض تجارب النساء اللاتى حاولن الوصول الى مواقع صنع القرار وأن هذه التجارب تبين بإن المرأة تحاول القيام بعملية التوازن بين أدوارها المنزلية والرعائية ودورها السياسي مما يشكل ضغطا عليها، كما ان بعض التجارب بينت الى ان هذا الشكل من التدخل احيانا يضع النساء أمام مخاطر التعرض للتحرش، الاعتداءات، التهميش اوالاستثناء.

وبالعودة الى وجهة نظر المشاركات وكيف تم التعبير عن هذا النهج نرى بإن المشاركات قد عبرن في الكثير من النقاشات عن ان البرامج الخاصة بالمشاركة السياسة وقضايا الجندر

> **لا تشبهنا.**

> **لا تعبّر عن واقعنا.**

> **لا أجد نفسي في الأمثلة.**

وغيره من التعبيرات والتي شكلت نقدا وعدم ارتياح من النساء لما يستخدم من استراتيجيات لا تربط واقعهن المعاش بالبرامج والخطط التي يراد من خلالها تحسين وضع المرأة ومشاركتها السياسية. وهذه الآراء تحتم ان يتم النظر الى شكل ونهج أخر في العمل يكون مستنداً وقائماً على النساء ومنظورهن وسياقهن. على سبيل المثال ضمن نهج العدالة الاجتماعية والمساواة الموضوعية هناك رفض لتعميم تجربة النساء مقابل الالتفات الى السياقات التي تحدد تجربة النساء وعكس منظورهن[٧] .

يتحدى هذا المنهج النسوي الغربي فكرة "عمومية تجربة المرأة»، وهي فرضية تفترض أن النساء يتشاركن التجارب مع بعضهن البعض فقط لكونهن نساء وبالتالي فإن التدخل الذي نجح في سياق معين يمكن تطبيقه على سياقات أخرى.

---

٧. See among others: Abu-Lughod, L. 2006. Writing Against Culture. In Feminist Anthropology: A reader, edited by Ellen Lewin, Black well Publishing; Rosaldo, M. 1980. The Use and Abuse of Anthropology: Reflections on Feminism and Cross-Cultural Understanding. Signs, 5(3), 389-417; Ardner, E. et al. 2018 The Voice of Prophecy: And Other Essays (CHAPMAN M., Ed.). New York and Oxford: Berghahn Books; Clifford, J. 2010. Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography. University of California Press.

إن رفض تعميم تجربة النساء لا يختص فقط بتجربة المرأة، بل يحدد هذه التجربة بناء على المنظور والتحليل الجندري والذي يتصل ويتقاطع مع أنواع أخرى من التمييز والاضطهاد مثل الطبقة، الدين، الطائفة، اللون، العرق، الاثنية وغيره، لذا الوصول ضمن هذا النهج ليس للمساواة بين المرأة والرجل، بل العدالة الاجتماعية والتي تشكل المساواة أحد مقوماتها. هذا يعني أن وضع الاستراتيجيات يكون قائم على تحليل»التقارب الهيكل يبين أنظمة القوة المتقاطعة»[٨]. وسيساعد الإطار التقاطعي في تحليل أهمية ترتيبات الهيكل الاجتماعي للسلطة وموقع النساء ضمن هذه الترتيبات. الإطار التقاطعي أيضا يساعد على رصد مواقف ووجهة نظر النساء بناء على تراتبياهن وموقعهن من السلطة القائمة وبالتالي يوفر تعددية في وجهات النظر، المواقف، الممارسات مما يساعد على وضع استراتيجيات تستجيب لتعددية التجارب من خلال فهمها لهذه التعددية ضمن السياقات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

المشاركة السياسية والتغيير القاعدي:

المستوى الثاني الذي شكل أساسا مهما في فهم النساء للسياسة ومشاركتهن السياسية كان على صعيد «التغيير». فقد أكدت النساء على ان السياسة ليست فقط تغيير في سياسات وانما يجب ان تشمل الابعاد المختلفة للحياة اليومية وطبيعة هذه الحياة. والتفتت المشاركات الى قضية التغيير على مستوى الافراد، القيم، الحراك المدني، النظم والمؤسسات والاطر وعلى صعيد الدولة الشمولي. وكان من الملاحظ بإن التغيير على صعيد الافراد كان بعدا مهما لدى المشاركات في النقاش وخاصة ضمن الإطار الاسري وفيما يتعلق بأدوار المرأة والرجل والتربية. لذا أكدت على ان «التغيير يبدأ من تحدي الأفكار الذكورية والتوعية في الأسرة» وإذا تم العمل ضمن هذا المنظور فإن هذا سيقود الى تغيير على مستوى الدولة، وبالتالي فإن أي تغيير على صعيد الافراد من شأنه ان يساهم في تغيير الأفكار وسيكون له أثر على السلوكيات وبالتالي هذا بحد ذاته مشاركة سياسية. وقدمت عدد من المشاركات تجارب تؤكد بها على ان انخراطهن في العمل المدني لم يأت من فراغ وانما كان نتيجة للتغيير الذي حدث على صعيد اسرهن وادوارهن في المنزل. لذا اعتبرت المشاركات بإن المستوى الأساسي لمشاركة المرأة السياسية هو التغيير الذي تحدثه النساء ضمن نطاق اسرهن أولا. من هنا فإن الاستراتيجيات المطلوبة على صعيد المشاركة السياسية هي تلك التي تتوجه الى المرأة في مواقعها المختلفة واهتماماتها المتعددة، وان الأثر الذي ستحقق على صعيد دعم المرأة المتكامل سيكون له أثر أكبر من دعم وتمكين المرأة سياسيا.

٨. Collins, Patricia, 2019. Intersectionality as critical social theory, Duke University Press, p.37.

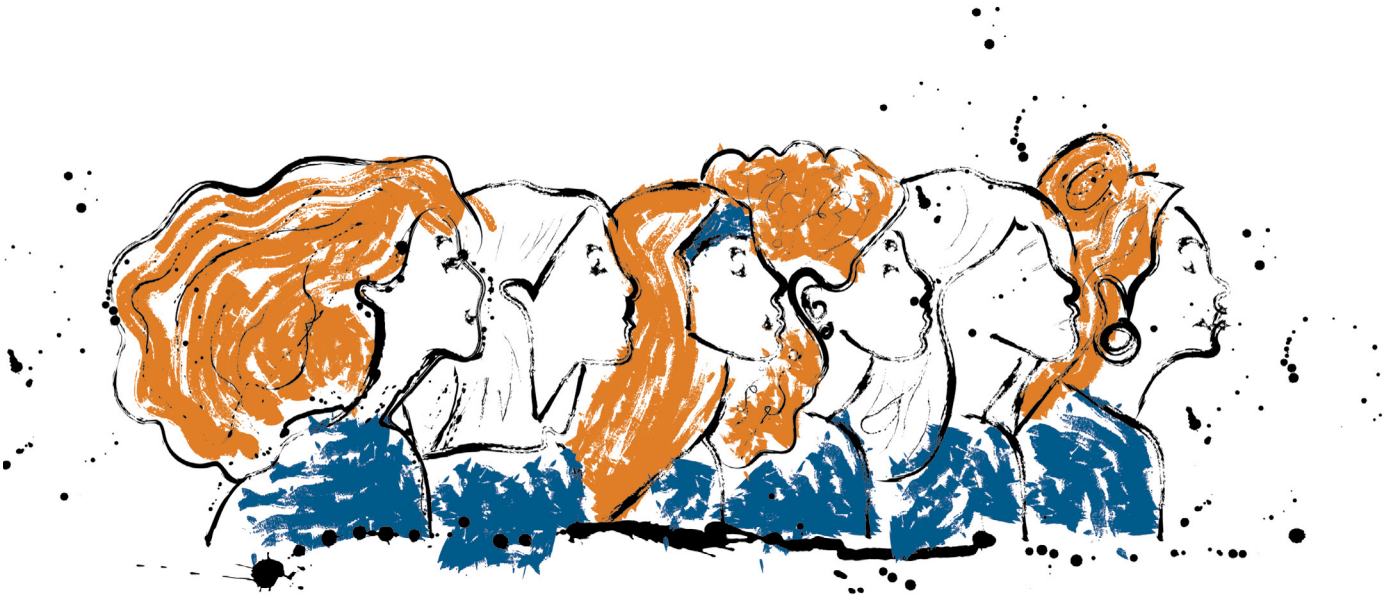

القضية الأخرى والمرتبطة بالسابقة على صعيد التغيير والتي عبرت عنها العديد من المشاركات هي طبيعة التغيير الذي تحدثه النساء على صعيد تحدي السلطة المجتمعية. أن النساء عندما تتوجه ببرامج دعم بغض النظر عن طبيعة البرامج ان كانت خيرية، إنسانية، حقوقية او غيره لا تقوم فقط بتقديم خدمات او القيام بحملات، بل بمواجهة فئات وأصحاب مصالح معينة وبالتالي عمل النساء على الصعيد المجتمعي او القاعدي هو عمل سياسي كونه ينصب الى تغيير موازين السلطة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة. وقد لا تكون الرؤية واضحة فيما يخص السلطة او يعبر عنها بشكل مباشر من قبل النساء الا ان عمل المرأة على الصعيد القاعدي يتعامل مع القضايا التي تمس وتهم المرأة وبالتالي يكون بشكل مبدئي منطلق من العمل المشترك مع النساء وهو شكل مختلف عن العمل على الصعيد الرسمي وقضايا المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار. على سبيل المثال طرح قضايا مثل التعليم للفتيات واهميته يواجه بشكل مباشر التزويج المبكر، والحد من التزويج المبكر يعطي المرأة فرصة لتطوير ذاتها وقدراتها وبالتالي زيادة إمكانية اخذ القرار على الصعيد الاسري ومساحة أكبر في الاختيار وهذه أدوات تم رؤيتها من قبل المشاركات على انها مهمة في التغيير وبالتالي لا بد من اعتبارها مشاركة سياسية لما سيكون لها من اثر مباشر على التغيير الشمولي.

إذا لتلخيص فهم مشاركة المرأة السياسية بالنسبة للنساء اللواتي شاركن في مجموعات النقاش فإن النساء اعتبرن العمل القاعدي للنساء أكثر تأثيرا لما يتضمنه من اشراك حقيقي للنساء في القرارات والخيارات وبالتالي التغيير على صعيد الأسباب الجذرية وليس فقط تغيير في الأرقام ووجود عدد محدود من النساء في مواقع معينة. أن التغيير على الصعيد القاعدي أيضا ليس بديلا عن التغيير على صعيد المشاركة في صنع القرار، ولكن لا بد ان يكون هناك رؤية شاملة لما تعنيه المشاركة السياسية للمرأة وبما لا يتجاهل العمل على الابعاد المختلفة والتي بالأساس تتوجه الى تغيير هيكل العلاقات والسلطة والايدلوجيا التي تحكم هذه العلاقات. أن أهمية التغيير إذا تكمن في تغيير الأفكار ضمن اهداف وادوات تؤسس لبرامج عمل شاملة وتنطلق بالأساس من العمل مع النساء في مواقعهن وتمثيل اصواتهن وليس بعيدا عن همومها اليومية.

المشاركة السياسية للمرأة في ظل الحروب والنزاعات
معيقات العمل ومعايير التحليل والتدخل
مستويات مشاركة المرأة السياسية

ما تم نقاشه لغاية الان هدف الى معرفة كيفية فهم وتعريف المشاركة السياسية للمرأة من قبل النساء السوريات واللواتي شاركن في حلقات النقاش، ولكن لا بد من الاخذ بعين الاعتبار السياق الذي قامت من خلاله النساء بالنظر للمشاركة السياسية وأثر ذلك وعلاقته بالثورة، بوضعهن كلاجئات في مخيمات اللجوء السوري في لبنان وتركيا والاردن، ورؤيتهن ومشاركتهن في برامج العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام.

ظهر موضوع مشاركة النساء السياسية في عمليات التفاوض وبناء السلام كأساس لقياس مشاركة النساء السوريات منذ بدأ المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة منذ عام ٢٠١٣.[٩] فمنذ اندلاع الثورة لم تظهر حركة عمل النساء بشكلها الصحيح ومساهمة الحراك النسوي والذي كان جزء لا يتجزأ من الثورة في البدايات.
وكما اشارت النساء فقد كان للحركات القاعدية غير الرسمية دوراً أساسياً في اندلاع الثورة وفي تحديد المسار السلمي لها، حيث ان وجود الشبكات والجماعات النسوية غير الرسمية ساعد في التنظيم بأشكال مختلفة، وبالرغم من ان الحراك المدني ما قبل الثورة في سوريا كان ضمن إطار النظام الا ان العديد من الحركات القاعدية تشكلت من خلال مجموعات ولجان عمل مناطقية/جهوية أخذت اشكالا كثيرة منها العمل الخيري والعمل على صعيد برامج محدودة الأهداف والمدة ساعدت هذه الاشكال بالتنظيم خلال فترة الثورة. ولأن السياق السوري يختلف عن السياقات الأخرى للثورات العربية من ناحية سيطرة النظام وإحكام قبضته على البعد الإعلامي ووسائل وصول المعلومات فلم تأخذ هذه الحركات وخاصة تلك التي لها بعد نسوي حقها من المعرفة واعتبر الكثير وكأن مشاركة النساء السياسية قد بدأت مع اللجوء والذي في بعض الأحيان يتم التعبير عنه كفرصة لتمكين المرأة سياسيا.

وهذه الأفكار لها ابعادها السياسية الاستشراقية والذكورية بحيث ان الحديث عن قضايا النساء يحصر في مرحلة معينة ولا يتم النظر الى مساهمات النساء عبر التاريخ السوري والدور الذي لعبته منذ زمن الاحتلال مرورا بالثورات والمراحل السياسية المختلفة.

٩. See UN Women's Report on "Supporting Syrian Women's Engagement in the Syrian Political Process": available at: *https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/05/syrian-women-engagement-in-politics* (accessed 15 May 2021)

هذا الشكل من التحليل بالضرورة ارتبط بطبيعة التدخل لأشراك النساء في عمليات صناعة السلام والمفاوضات وبرامج التدريب والتي ارتأت الكثير من المشاركات بأنها لم تكن على المستوى المطلوب أو تعبر عما هو مطلوب من قبل المرأة السورية. وربما ظهر ذلك جليا في تشكيل لجنة الظل للمرأة لمفاوضات جنيفا عوضا عن جلوس النساء على طاولة المفاوضات. وارتأت المشاركات بإن شكل التمثيل للمرأة السورية في المفاوضات كان نتيجة «لعسكرة» الثورة» وبما ان الحراك النسوي كان مناهضا للعسكرة فقد غيب عن التمثيل. وهذا التغييب من شأنه حرمان السوريين عموما من طرف ثالث رافض للخيارين الذين تم وضع الشعب السوري بينهما «النظام او الحركات الجهادية».

في المقابل ذكرت النساء بإن التركيز في البرامج كان على الاثار المترتبة للحرب على النساء والأطفال بشكل جعل التدخل محصوراً في برامج إغاثية وبرامج إنسانية لم تتجاوز المنظور التقليدي في النظر لقضايا النساء على انهن «ضحايا» ولم تعمل على اشراكهن بشكل حقيقي كانعكاس لهذا النهج في التعامل معهن كتابعات.

بالنسبة للعمل على برامج العدالة الانتقالية على أساس الجندر (النوع الاجتماعي) تحدثت المشاركات عن برامج نوعا ما معزولة عن العدالة السياسية. وضمن هذا السياق اشارت المشاركات ان برامج العدالة الانتقالية على أساس الجندر والتي تأخذ بعين الاعتبار العنف الممارس من الدول والمليشيات وقضايا التمييز والابعاد المختلفة لتجربة المرأة خلال النزوح وفي مخيمات اللجوء وغيرها والتي لا بدلها أيضا ان تأخذ تعددية مطالب وتجربة النساء. على سبيل المثال، طرحت المشاركات قضايا المعتقلين السياسيين وان العدلة الانتقالية بالنسبة لبعض النساء يجب ان تشمل قضايا الاعتقال والتعذيب كون ان النساء أنفسهن قد يكن تعرضن للاعتقال وأحيانا يكون لهن ازواج، اخوة واباء ضمن المعتقلين، وفي هذه الحالات تكون العدالة بالنسبة للنساء ان تحقق العدالة لهن ولعائلتهن وان لا تكون العدالة الجندرية مرتبطة فقط بطبيعة العنف الذي تتعرض له النساء بل بالأوضاع السياسية التي تشرع للعنف بما فيه العنف الواقع على الرجال.

ومن الاعتراضات النسوية على طريقة التعامل مع قضايا العنف ضد النساء في أوقات الحروب على ان التركيز على موضوع العنف ضد المرأة وتحديدا العنف الجنسي والاغتصاب قد يعمل على عدم تسيس القضية وبالتالي العمل معها ضمن المنظور الغربي فيما يخص «عمومية» تجربة النساء.[١٠] ومن هنا ترى مريم تكتين(٢٠١١)، على سبيل المثال، ان الحل يجب ان يكون ليس بعدم الانتباه للعنف ولكن بربط العنف بالأبعاد والممارسات السياسية المختلفة، وهنا ترى تكتين بإن هناك أهمية للتفريق بين السياسي والسياسة: السياسة هي مجموعة من الممارسات التي يتم من خلالها إنشاء النظام والحفاظ عليه والسياسي هو عملية تعطيل النظام القائم. أن البرامج التي تتعامل مع العدالة الاجتماعية ضمن برامج الإغاثة الإنسانية ما زالت عموما تعمل على بعد السياسة بمعنى انها لا تتحداها، بل تعيد انتاجها كونها لا تربط ممارسات العنف ضد المرأة بالأسباب السياسية الجذرية للحروب ولا تنظر لقضايا المساواة والعدالة الاجتماعية بشكل شمولي وبالتالي ما زال الحديث عن اثار على المرأة محددة ومرتبطة بتمييز جندري تحليله مقصور على الفروقات في التجربة بين المرأة والرجل. لذا بالنسبة لتكتين العدل السياسي يجب ان يكون برنامج عمل لإبطال وتعطيل النظام القمعي القائم من خلال طرح قضايا العدالة الجندرية غير المربوطة بالفروقات التي تحدد الرجال، أما كمعتدين او من يملكوا وسائل الحماية، والنساء كفئات بحاجة للحماية دائما، لأن هذا النموذج ما زال يعتمد على التحليل الغربي النسوي العمومي. هذه البرامج يجب ان تشمل تحليل لموقع النساء بكل اطيافها والرجال أيضا ولا تقوم على مبدأ الفروقات القاصر.

وتمثلت القضية الأخرى التي أشارت إليها النساء هي أن العمل على قضايا النساء اللاجئات من قبل الممولين والمنظمات الدولية يتسم بشكل من التعاطف الإنساني من خلال برامج الإغاثة والتي هي مطلوبة، ولكن لم تكن بالضرورة مبنية على مطالب النساء. وارتبط هذا الشكل بالتركيز على بعض الحقوق عوضا عن غيرها مما أدى الى فصل القضايا وعدم ترابطها. ففي الوقت الذي كانت النساء داخل المخيمات تقوم بالعديد من الأدوار والتي تعتبر سياسية واقتصادية وتطمح الى تحسين الواقع المعاش ضمن ظروف اللجوء لهن ولأسرهن وتتحدى الظروف المختلفة لم يكن للنساء وجود في عمليات اتخاذ القرار. كما وانتقدت النساء الطريقة التي يتم فيها التعامل مع النساء او في وضع الاجندات بحيث ان التواصل مع النساء يكون "بلغة فوقية وغير مفهومة» تؤدي في الكثير من الأحيان اما الى شعور المرأة بعدم قدرتها على فهم ما يجري او انسحابها من مجالات العمل لعدم الإحساس بإن هذه البرامج تمثلها. ومن أكثر الأمثلة التي ذكرتها النساء كانت مسألة وجودهن الشكلي في المؤتمرات والنقاشات التي تخص قضايا المشاركة السياسية للمرأة حيث انهن شعرن بإن وجودهن لم يكن أساسي وان في الكثير من الأحيان تم التعامل معهن اما كتابع للمنظمات الدولية او تابع للرجال المشاركين في المؤتمرات.

١٠. Ticktin, M. 2011. "The Gendered Human of Humanitarianism: Medicalising and Politicising Sexual Violence," Gender & History, Vol.23, No.2 August, p. 250–265.

كما تم الإشارة الى ان دعم الحركات القاعدية والنشاطات التي لها صفة غير رسمية ما زال محدودا وذلك لارتباط التمويل والدعم بموافقات حكومية وعمليات تنمية وبرمجة بالأساس متفق عليها بين الممولين والمؤسسات الرسمية في الدول، خاصة المنظمات المانحة الكبرى. وقد يكون وضع برامج التنمية بما فيها تلك الخاصة بالتمكين والعمل مع النساء في ظل النزاعات وفي مخيمات اللجوء أصعب حيث انها تخضع الى نظامين في العمل، نظام الإغاثة الإنساني ونظام الدولة واللذان عادة ما يتم التفاوض فيما بينهما للوصول الى تسويات للعمل، تفرض هذه التسويات وشروطها لاحقا على المنظمات المحلية بشكل برامج وخطط عمل، لذا ما تستطيع المنظمات المحلية عمله هو ما أنتج من تسوية وليس ما هو مطلوب العمل والقيام به بناء على مطالب النساء أنفسهن. وقد وصفت النساء سياسات التمويل، بما فيها اشكال تغييب المرأة أو تمثيلها الشكلي، بالفساد السياسي حيث ان الاختيار للمنظمات لتنفيذ برامج معينة او اختيار نساء للمشاركة في مؤتمرات وورشات عمل يكون أحيانا مرتبط بوجهة نظر النساء والمنظمات وقربها من الممولين او من الدولة او جهات معينة وليس تعبيرا عن تمثيل وتنمية حقيقية وخاصة في برامج التنمية السياسية.

ضمن هذ النهج كان هناك نوع من الاتفاق مبني على تمثيل شكلي للنساء سواء في المفاوضات او في عمليات التنمية السياسية فلم تر المشاركات بان آرائهن كان لها دور في هذه البرامج حتى وان وجدن فيها. كما إشارات المشاركات الى حالة التنمر الموجودة والتي تنتج حالة من الخوف والتردد لدى النساء من مشاركة آرائهن، فمثلا أعطيت امثلة كيف يتم التعرض الى شكل اللبس (من ارتداء حجاب او عدم ارتدائه) او لون الملابس التي يرتدينها أحيانا كنوع من تحسيس المرأة بالدونية وبأهمية مظهرها عوضا عن فكرها. وبناء عليه حددت المشاركات عدد من الإشكاليات في أدوات العمل على موضوع المشاركة السياسية ووضعت عدد من الحلول لهذه الاشكاليات، جاء أهمها كالتالي:

المنهج التشاركي عوضا عن الحوار:

بالرغم من وجود منظمات نسوية وحقوقية سورية ولجان عمل مختلفة تديرها النساء الا ان المنظمات النسوية لم تستطيع فرض اجندتها على الممولين والمنظمات الدولية. غالبية البرامج تحدد مسبقا ويكون للمنظمات المحلية أحيانا دور في المشاركة بوضع الخطط والبرامج لكن الأهداف والأفكار تكون محددة مسبقا. وتعتمد غالبية المنظمات الدولية والمانحة على اشكال من العمل قد تبدو في ظاهرها آخذة بعين الاعتبار وجهات النظر المحلية من خلال الاشراك في عمليات البرمجة، ولكن ليس في عمليات اتخاذ القرار. وفرقت بعض المشاركات بين البرمجة واتخاذ القرار وان الاشراك في اتخاذ القرار يعني بالأساس وجود حوار مشترك غير تراتبي او مبني على علاقات القوة بين النساء، المنظمات المحلية والوسيطة والمانحين. ويعني ذلك أنه لا يكفي ان تُسال النساء والمنظمات عن الاحتياجات المطلوبة، بل يجب ان يكون هناك حوار وعمل مشترك في جميع المراحل. إن نقد المشاركات لعملية التنمية ضمن برامج الإغاثة وبرامج مشاركة المرأة السياسية ينسجم مع نقد النسويات لما يسمى «التنمية التشاركية» والتي تركز على استراتيجيات من الأعلى للأسفل، في هذا المجال رأت إلين كابور (٢٠٠٥) بإن برامج التنمية التشاركية بما تقدمه من أغراض، اهداف وقيم قائمة بالأساس على علاقات القوى غير المتوازنة بين الشمال والجنوب وأن هذه العلاقات تستمد أدواتها من الرؤية الغربية في تمثيل النساء وقضاياهن[١١]. تقدم كابور امثلة على كيفية القيام بمشاريع قائمة على التشاركية، ولكن بالأساس من يقوم بتسهيل عملية التشاور وتسهيل النقاش لديهم اليد العليا في تحديد الأهداف، الغاية، ومن سيشارك ومن سيتم استثنائه او مشاركته وبالتالي فإن النتائج للتشاور تكون محددة مسبقا حتى وان تمت عملية التشاور.

١١. Kapoor, Ilan, 2005. " Participatory Development, Complicity and Desire" Third World Quarterly, Vol. 26, No. 8 (2005), p. 1203-1220.

كما تنتقد كابور العمليات البيروقراطية التي تقوم فيها المنظمات الدولية بإخضاع تلك المحلية الى عمليات من المأسسة والمهنية بحيث تحولها الى نماذج مشابهة لها ليس فقط في أهداف التنمية، بل أيضا في شكل العمل والعلاقة مع النساء كعلاقة مهنية عوضا عن علاقة الدعم والتضامن. ضمن هذا الشكل تصبح عملية التنمية التشاركية ليس فقط شعار يفرغ من محتواه، ولكن أيضا «منتج» يتم تبنيه من قبل المنظمات المحلية (مثل شراء أي منتج او ماركة عالمية) يعكس العلاقة مع الغرب والمنظمات الدولية كغيره من المنتجات بعيد عن روح العمل القاعدي، لذا تصبح برامج التنمية أشبه بعمليات «التعبئة والتغليف للعلامات التجارية».[١٢]

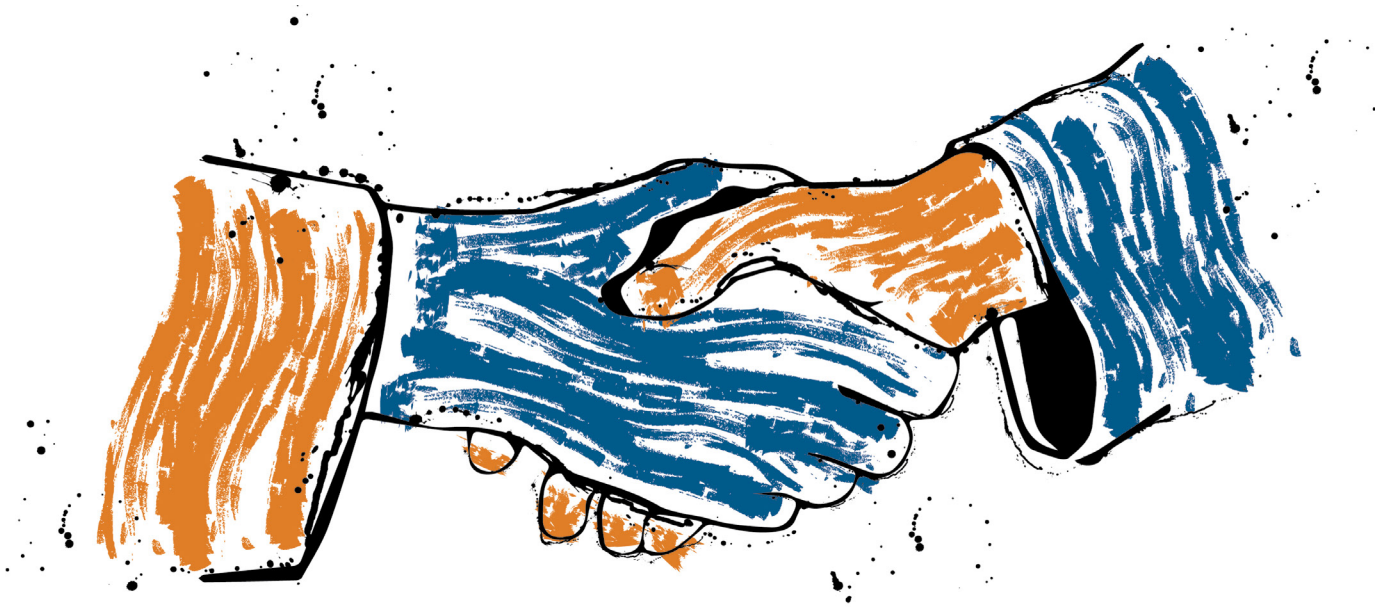

الحوار والتضامن:

مقابل شكل التنمية التشاركية اقترحت المشاركات توفير المساحات الأمنة والحوار والتضامن النسوي بحيث تتمكن النساء من اقتراح ومناقشة القضايا التي يرينها مناسبة وتؤثر في حياتهن. ان التضامن والحوار يعني ان لا نتوقع من النساء ان يعبرن عن شكل مخالف لواقع الحال ولا ان يتم استثناء من لديهن أفكار تنسجم وتدعم هيكل العلاقات القائم لإنه بالأساس يجب فهم كيف تحدد المرأة علاقتها مع القيم والأفكار ضمن السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يتواجدن فيها وبالتالي إيجاد فرص للنساء للحوار الامن والذي يتم فيه احترام الآراء وتبادلها بطريقة تجعل من الممكن النساء قادرات على انتاج معرتهن الخاصة وليس ما يتم فرضه عليهن من محاور للنقاش.

أن الحوار المطلوب، كما تناقشه سبيفاك (١٩٩٢)، ليس الحوار المحايد وانما الذي ينتج نوع من التفاوض ويهدف إلى ضمان ليس فقط مشاركة النساء،[١٣] ولكن أيضًا ممارسة الاستماع التي تتجاوز توثيق ما قيل أو تم فعله، كما في حالة التنمية التشاركية، ولكن كشكل من أشكال الاتصال الذي يضمن الفهم المشترك، ويحترم ويتيح الفرصة لوجود سرديات مختلفة، حتى لو كانت متنافسة او متناقضة، مما سيؤسس الى مشاركة هادفة مع النساء، فضلاً عن تقديم مساهمة حقيقية في تغيير وتحدي هياكل السلطة بطريقة لا يتم فيها فرض وجهات وأفكار معينة على المرأة او استثناء بعضهن.

١٢. Ibid., p. 1211.

١٣. Spivak, G C. 1990. The Postcolonial Critic: Interviews, Strategies and Dialogue, edited by Sarah Harasym, Routledge.

عد مفصل الخاص عن العام والتمكين كأداة وكهدف:

أن تكاملية القدرات وعدم فصل برامج التمكين المختلفة عن بعضها البعض كانت أحد الأفكار التي اكدت عليها النساء للوصول الى مشاركة سياسية متكاملة الابعاد، فعلى سبيل المثال استحضرت المشاركات تجارب تؤكد على ان التمكين في مجال السياسة يجب ان يكون أيضا مصاحب لتمكين اقتصادي، وتمكين في التعليم، وبرامج مناهضة وحماية من العنف أن برامج التوعية وبرامج تغيير الأفكار لا يمكن ان تحقق أهدافها بدون تقدم على المستويات المختلفة. وأحد اهم الانتقادات لبرامج التمكين كانت حول عدم الانتباه الى ظروف النساء ضمن إطار الاسرة في برامج التمكين السياسي والذي يرتبط عموما بتعريف السياسة فقط ضمن إطار مواقع صنع القرار، فلا يتم النظر لأهمية ان يكون هناك تمكين النساء على صعيد إيجاد برامج تراعي احتياجات خاصة لدى المرأة مثل ان الناشطة تكون بحاجة الى ان تضمن سلامة امن اطفالها خلال وجودها في الاجتماعات والمؤتمرات، وبحاجة الى ان تقوم بعملية تفاوض مع اسرتها وبحاجة الى ان تقوم بتنظيم عملها في أوقات معينة لا تتعارض مع أدوارها في الاسرة. أن الانتباه الى الأدوار في الاسرة مهمحسب رأي المشاركات كون ان التغيير لا يحدث فجأة وأن العديد من النساء قبل ان يكن قادرات على تحدي الافكار النمطية لا بد لهن من التفاوض أولا مع اسرهن ومجتمعاتهن والوصول الى حالة من الثقة بينهن وبين اسرهن والمجتمع الذي يعملن معه وبالتالي فإن التمكين لا بد له ان يكون شمولي وليس فقط على صعيد القدرات والمهارات المرتبطة بموضوع معين بشكل منفصل عن القدرات والخيارات المختلفة.

ان التعبير عن هذا الشكل من التدخل والذي يمارس بشكل عملي من قبل بعض النساء ومنظماتهن يدلل على ان الحراك القاعدي للنساء بالأساس يعترف بشمولية التدخل وبالتالي لديهن فهم وإطار عمل أوسع من إطار نهج المشاركة السياسية للمرأة التقليدي. وينسجم هذا التحليل مع ما تسميه نائلة كبير (٢٠٠٥) «خيارات الحياة الاستراتيجية»[١٤] للمرأة والتي يجب الانتباه لها عند التخطيط لأي برنامج من برامج التنمية. في هذا الصدد، تحاول كبير التمييز بين الخيارات الحقيقية (الخيارات الاستراتيجية) التي توجه ممارسة الخيارات الأخرى (الخيارات التابعة). على سبيل المثال، تقترح كبير أن ليس جميع الخيارات هي خيارات استراتيجية وان الخيارات الاستراتيجية هي المرتبطة بتحدي القوة فمثلا تعتبر خيارات الحياة الاستراتيجية للمرأة هي القرارات المتعلقة بالزواج؛ قرار إنجاب الأطفال ومن له حق الوصاية على الأطفال، وحرية التنقل والمشاركة في النشاطات وتكوين الجمعيات. ان التمكن من أخذ القرار في هذه الخيارات سيساعد في تأطير الخيارات الأخرى للمرأة ويكون له أثر على حياتها اليومية.[١٥]

١٤. Naila Kabeer (2005) “Gender Equality and Women’s Empowerment: A critical analysis of the third Millennium Goal,” gender ant development, Vol. 13, No. 1.

١٥. Ibid.

نهج القدرات والخيارات:

وقد يكون من أكثر المناهج الفكرية في التنمية والذي يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المشاركات حول موضوع التنمية الشمولية وتقاطع الحقوق هو «نهج القدرات» الذي تم تطويره من قبل امارتا سن. يشير نهج القدرات إلى أن تحقيق مجتمعات قائمة على المساواة يتطلب تحولًا في التركيز من الخدمات/المهارات إلى القدرات. للوصول للقدرات يجب التركيز هنا على الإنجاز والحرية و «الحاجة إلى التقييم الذي يعكس خيارات وحرية الافراد. بالنسبة إلى سين، فإن الجوهر هو تقييم ما يمكن للناس أن يفعلوه فعلاً، وما يسميه «القدرة على العمل كمحدد للرفاهية»[١٦] . تقييم التقدم من خلال قدرات الأشخاص المضمنة في الواقع الملموس. بالنسبة إلى سين، فإن التنمية هي «توسيع قدرات الفرد»، وبالتالي فإن مجموعة القدرات المختارة لتقييم التنمية والتقدم يجب أن تمثل حرية الشخص في تحقيق مجموعات وظيفية مختلفة. بناءً على منهج القدرات، فإن العمل على المشاركة السياسية وكما ذكرتها المشاركات يجب ان لا يتم بانفصال عن مجموعة القدرات الأخرى والتي تشكل جزء لا يتجزأ من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والتي يجب ان تشمل:

١. الشخصية الاعتبارية/القانونية: الاعتراف بإن المرأة لها شخصية كاملة ومساوية وغير قاصرة سواء في القوانين، البرامج والممارسة على ارض الواقع
٢. اتخاذ القرارات الأسرية وقرارات تكوين الأسرة
٣. الوصول إلى الموارد والتحكم فيها (بما في ذلك الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعمل ونوع العمل والمساواة في الميراث وغيره)
٤. حرية التنقل والحركة
٥. سلامة الجسد وامنه: التحرر من مخاطر العنف بأشكاله المختلفة وضمن نطاق الاسرة والمجتمع والدولة
٦. الحياة والصحة البدنية والعقلية
٧. التعليم والحق في المعرفة
٨. التمثيل السياسي وإبداء الرأي في المجتمع والتأثير في السياسة على المستويات المختلفة

ولا يكفي ربط العمل على قدرة معينة بالقدرات المختلفة، ولكن تعتبر حرية الاختيار مركزية لعملية التنمية، كما يقترح سين، لسببين، الأول: «السبب التقييمي: تقييم التقدم يجب أن يتم في المقام الأول من حيث ما إذا كانت حريات الناس قد تم تعزيزها» والثاني: «فعالية عمليات التنمية: إن تحقيق التنمية يعتمد كليًا على الإرادة الحرة للأفراد».

تقييم عمليات التنمية بناء عليه يجب أن تأخذ بعين الإعتبار:

١. هل تقوم البرامج بإيجاد الفرص
٢. التعريف والتوعية حول وجود الفرص
٣. حرية الوصول للفرص
٤. حرية الاختيار والمشاركة
٥. امكانية تحقيق القدرة. وقد قامت نائلة كبير بتوسيع تحليل نهج القدرة من خلال تحديد طرق محددة لتحليل الخيارات الحقيقية من خلال توافر ما أسمته «إيجاد البدائل». تقترح أن التقييم يجب أن يأخذ في الاعتبار»
٦. توافر البدائل من حيث حرية الاختيار، القدرة على الاختيار بشكل مختلف، يجب ألا توجد البدائل فقط، بل يجب رؤيتها وأن تكون معروفة للنساء».[١٧]

---

١٦. Amartya S., 2003. “Development as Capability Expansion,” in Fukuda-Parr S, et al Readings in Human Development, New Delhi: Oxford University Press, p. 54.

١٧. Naila Kabeer (2005) “Gender Equality and Women’s Empowerment: A critical analysis of the third Millennium Goal,” gender and development, Vol. 13, No. 1.

نستطيع من النقاش السابق سواء من خلال وجهة نظر المشاركات أو التحليل النسوي النظري ان نطور تحليل مشاركة المرأة السياسية من خلال تطوير نهج «القدرات، الخيارات والبدائل» والاضافة عليه النظر الى الأدوار التي تقوم بها المرأة على صعيد القدرات المختلفة، أخذين بعين الاعتبار موضوع الخيارات وما يحكمها من علاقات والبدائل التي توجدها النساء لتحقيق ذلك. هذه. الطريقة في التحليل ستقدم بديلا للنظر لمشاركة المرأة السياسية بحيث ان العديد من الامثلة لنساء قياديات او الممارسات القيادية غير الظاهرة ستظهر جليه في هذا التحليل. كما ان هذا النهج سيكون له دور في ابراز التقاطع بين القدرات والذي لا يجب ان لا يسقط البعد الفكري فيما يخص تقاطع علاقات القوة مع التمتع او عدم التمتع بقدرات معينة والظروف التي تحول دون تحقيق هذه القدرات.

عند الحديث عن المشاركة السياسية للنساء يجب عدم حصرها بشكل معين حيث ان أي تغيير على صعيد الأدوار والعلاقات هو تغيير يمس علاقات القوى وبالتالي هذا التغيير سياسي ويجب ان يعتبر ضمن نطاق ومفهوم المشاركة السياسية. إن التغيير على صعيد مواقع صنع السياسات والقرارات من الحتمي ان يسبقه تغيير على مستوى القاعدة. والقاعدة تعني التغيير على صعيد الأفكار والمواقف للأفراد، المجتمع المحلي والمؤسسات من تعليمية واسرية وثقافية ودينية غيرها، كما تعني التغيير على صعيد الخدمات والقدرات والبرامج المختلفة التي من شأنها اتاحة فرص لتطوير الذات وتطوير الإمكانات ومهارات التفاوض. أن التغيير على صعيد القاعدة لا يستثني العمل على الصعد الأخرى، ولكن يجب ان يكون هناك شمولية في النظر الى الموضوع من حيث النتائج المتوقعة في ظل السياق السياسي والاقتصادي، فإذا كانت مشاركة المرأة في العمليات السياسية ستعطي هذه العمليات نوع من الشرعية فقد تكون المشاركة المباشرة غير فعالة او نتائجها عكسية على المرأة. على سبيل المثال هناك العديد من النساء في البرلمانات ومواقع صنع القرارات في الدول العربية لكن وجود النساء لم يعمل على تغيير الصورة النمطية للنساء كون التمثيل ما زال رمزيا من خلال نظام الحصص والذي لم يتح الفرصة الا لأعداد قليلة من النساء وضمن معايير معينة للنجاح وبالتالي أبقي على الحال كما هو في بعض الأحيان وفي الأحيان الأخرى شكل رد فعل عكسي تجاه مشاركة المرأة السياسية. لذا قد تكون المشاركة السياسية القاعدية والجماهيرية في هذه الحالات أكثر نجاعة على المدى الطويل ومن شأنها أيضا العمل على التغيير الجذري وتحدى البنى السياسة القائمة.

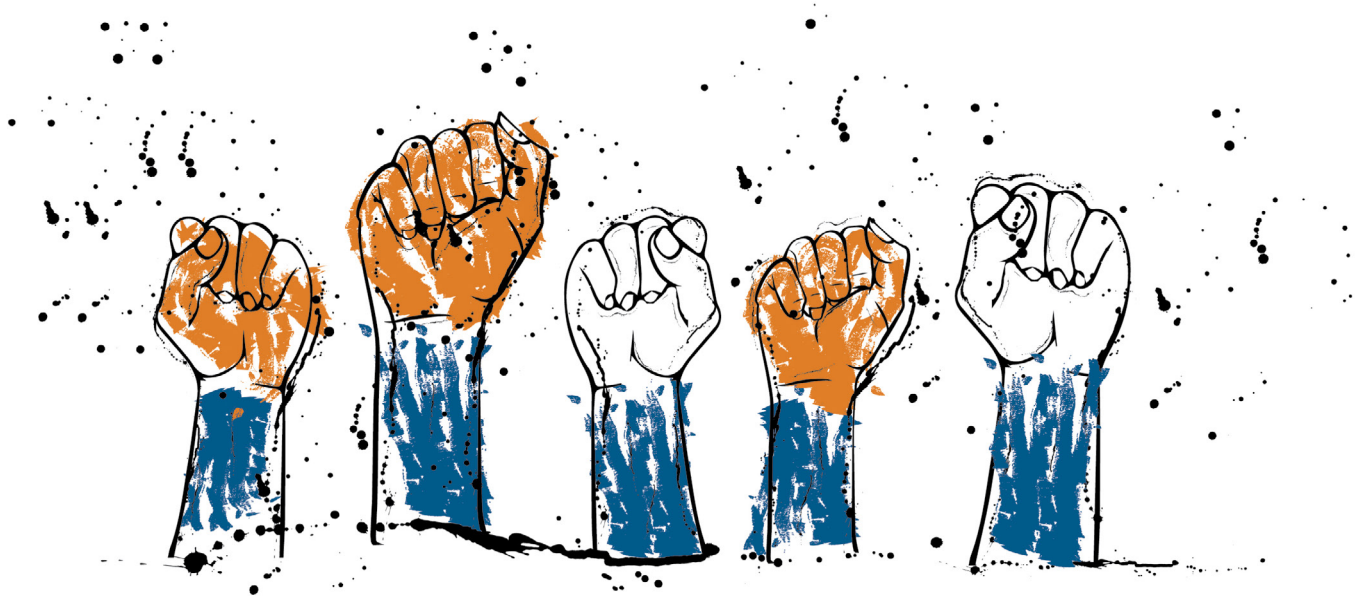

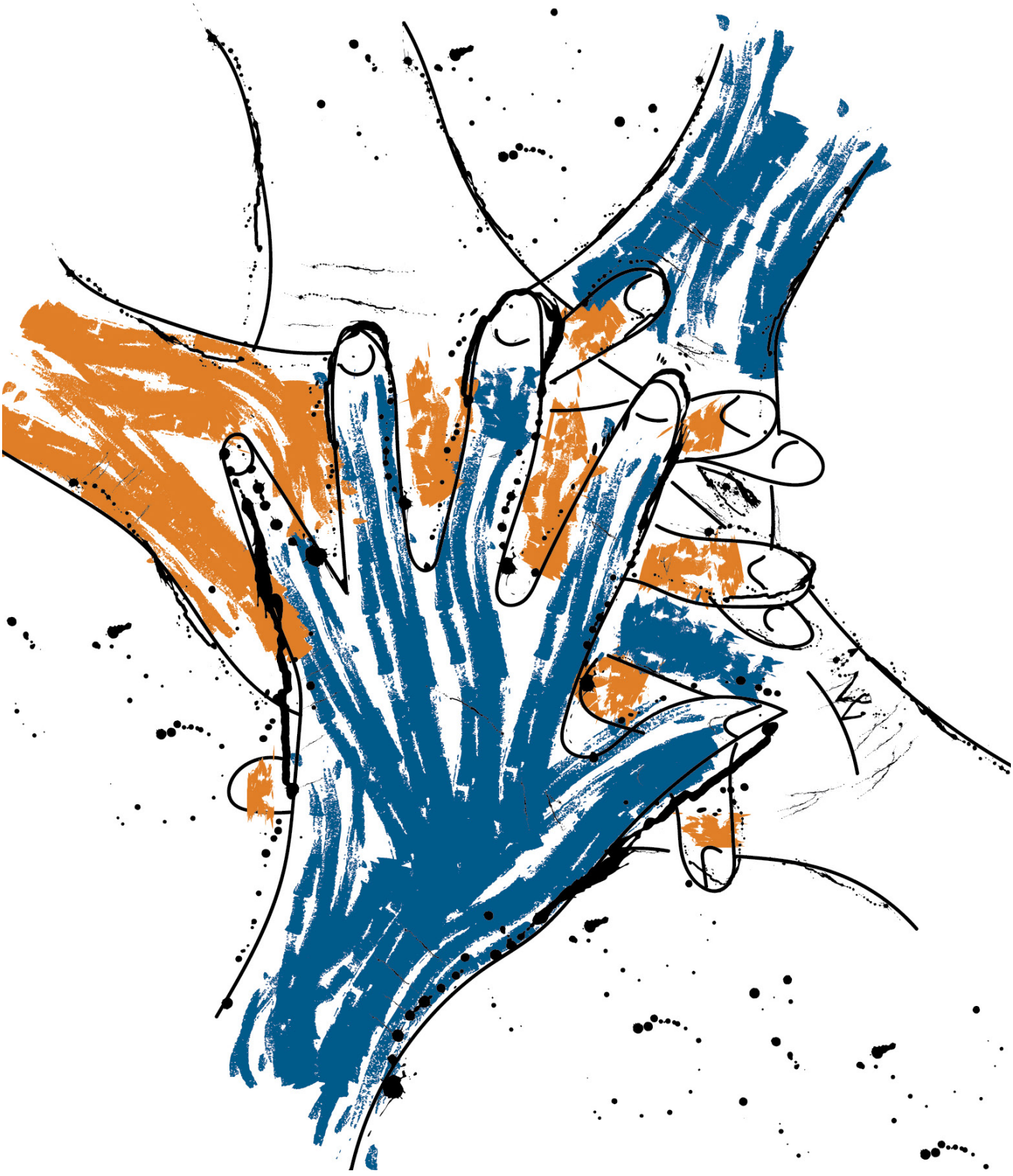

دولتی

WILPF